الأمم المتحدة

A/64/886

الجمعية العامة

Distr.: General
4 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا ورقة موقف تتضمن آراء ومقترحات مجموعة الـ ٧٧ والصين كمساهمة موضوعية في مداولات الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على جميع الدول الأعضاء كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد الله م. **الصايدي**
السفير والممثل الدائم
لجمهورية اليمن لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة الـ ٧٧

190810 180810 10-47518 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن المسائل المتعلقة بالوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية: الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة

أولا – مقدمة

١ – عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية في فترة كان فيها العالم يواجه أخطر ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير. وقد اتسع نطاق الأزمة في القطاع المالي ليشمل الاقتصاد الفعلي، مسبباً انخفاضات في الناتج القومي الإجمالي، وانخفاضا في التجارة العالمية، وارتفاعا سريعا في البطالة.

٢ – وقد عانى كثير من البلدان النامية، التي لم يكن لها دخل بأسباب تلك الأزمة، من أسوأ آثار الركود، حيث تأثرت صادراتها وناتجها القومي الإجمالي. وأسهم هذا في حدوث فجوة كبيرة في سيولة النقد الأجنبي، وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية لكثير من البلدان النامية، إلى مستويات دنيا، مهددة إياها بأزمة ديون جديدة.

٣ – وتناول المؤتمر كلا من المسائل القصيرة والطويلة الأجل، بما في ذلك المشاكل الشاملة التي أدت إلى نشوء الأزمة، في جهد جماعي من المجتمع الدولي للحد من الآثار غير المواتية المباشرة ولمناقشة سبل الحيلولة دون تكرار تلك الأزمة.

٤ – ومنذ عقد المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تتوفر الدلائل على أن أسوأ مظاهر الركود ربما تكون قد انتهت، مع تحرك اقتصادات البلدان المتقدمة النمو من النمو السالب إلى النمو الموجب، وتضاؤل اضطراب النظام المالي للقطاع الخاص. وقد عُزي هذا إلى عمليات الإنقاذ وتقديم الإعانات المالية من جهة وإلى الحوافز الضريبية، والسياسات النقدية التوسعية من جهة أخرى.

٥ – مهما يكن، فإن الأزمة لم تنته بعد، وهناك دلائل على أن الحالة قد تزداد سوءا. لقد حدث الانتعاش الاقتصادي في معظم البلدان المتقدمة النمو، وبعض البلدان النامية، إلا أنه لم يصل إلى كثير من البلدان النامية الأخرى. وفي الشهور الأخيرة، تزايدت الشكوك بشأن استدامة الانتعاش على الصعيد العالمي، ويُعزى هذا جزئيا إلى الدلائل الأخيرة بشأن عدم الاستقرار المالي، والهشاشة الناجمة عن مسائل الديون السيادية في قليل من البلدان الأوروبية.

٦ - وعلى هذا فإن المشاكل التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية وإن كانت قد حدثت بصورة رئيسية في المؤسسات المالية للقطاع الخاص، فقد نشأت مشاكل جديدة مرتبطة بديون القطاع العام وحالات العجز في ميزانيات القطاع العام. ويرى كثير من الخبراء أن العالم مقبل على فترة من عدم الاستقرار الشديد، في أسواق النقد والأسواق المالية.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإن تدابير السياسة العامة المتعلقة بالحوافز الضريبية، وأسعار الفائدة المنخفضة، التي ساعدت على تيسير الانتعاش، قد بلغ كثير منها مداه وهناك اتجاه الآن نحو المزيد من التقشف المالي. وهذا بدوره قد يحد من مدى النمو الاقتصادي في السنوات القليلة المقبلة.

٨ - وعلاوة على ذلك، هناك قضايا عامة عديدة تجابه الاقتصاد العالمي، وزادها الأزمة وضوحا و لم تحسم بعد. ومن بينها ما يلي:

- ما زالت هناك اختلالات عالمية كبيرة فيما بين البلدان فيما يتعلق بالتجارة وفوائض الحساب الجاري وحالات العجز فيه.
- يقل مستوى الطلب الفعال على الصعيد العالمي كثيرا من المستوى المستصوب، مما جعل الاقتصادين العالمي والوطني أدنى من المستوى العادي ومن معدلات النمو.
- لا تزال تجرى مناقشة تدابير تعزيز تنظيم المؤسسات المالية، والأسواق، والصكوك المعقدة.
- ظهرت دلائل جديدة بشأن طرائق عمل آليات أو أدوات المضاربة والتلاعب وآثارها غير المواتية بيد أنه لا توجد تدابير جديدة لكبح جماح التجاوزات في مجال المضاربة.
- وما زالت لا توجد آلية أو مؤسسة دولية لإعادة هيكلة الديون وإيجاد مخرج منها بطريقة منظمة.
- ثمة حاجة أشد لآلية لتيسير المناقشات المتعددة الأطراف بشأن القضايا الاقتصادية العالمية، وتنسيق السياسات العامة الاقتصادية العالمية، ومع ذلك فهناك تقدم في هذا الصدد.

٩ - وتواجه البلدان النامية في الوقت الراهن العديد من المشاكل المتعلقة باستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وتشمل ما يلي:

- الضُّعف المستمر في عائدات الصادرات من السلع نظرا لانخفاض الطلب وبسبب أسعار سلع التصدير التي لا تزال أدنى من مستويات ما قبل الأزمة.
- استمرار انخفاض العائدات من السياحة، والخدمات الأخرى، ومن تحويلات العاملين في الخارج، ومن الخدمات الأخرى.
- انخفاض تدفقات الائتمان الأجنبي والاستثمارات المباشرة الأجنبية المتجهة إلى كثير من البلدان النامية.
- استمرار المستوى المنخفض للاحتياطات الأجنبية في كثير من البلدان مما يعرضها لمخاطر الدخول في أزمة ديون جديدة.
- الاحتمال القوي لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب التدابير التقشفية المالية الجديدة التي يجري أو من المزمع اتخاذها في كثير من البلدان المتقدمة النمو.
- انخفاض قدرة الحكومات على تمويل النفقات الاجتماعية والاقتصادية نظرا لزيادة القيود على الميزانية.
- الزيادة في معدلات حالات الفقر والبطالة التي حدثت في كثير من البلدان النامية.
- ازدياد المصاعب المتعلقة بالوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.
- سيؤثر استمرار حالة عدم التيقن الحالية في الاقتصاد العالمي، أو تدهورها، على البلدان النامية بشكل خطير.

١٠ - وختاما، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أبعد ما تكون عن الانتهاء، بل حتى إنها قد تتخذ اتجاها جديدا وأكثر سلبية. وما زال يتعين حل المشاكل العامة التي تواجه الاقتصاد العالمي. ويعد إصلاح الهيكل المالي العالمي عملا لم يتم إنجازه، ويجب تكثيف الجهود في هذا المجال. ولا تزال توجد أهداف رئيسية لم تتم، بما في ذلك توفير التمويل لأغراض التنمية بطريقة يمكن التنبؤ بها، بالنسبة للبلدان النامية، وتوفير الأموال لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية والناشئة عن آثار الأزمة، واستكشاف إمكانية إنشاء آلية دولية لعمليات التحكيم المتعلقة بالديون ولإيجاد آلية لتسوية الديون. ولا تزال البلدان النامية تواجه طائفة متنوعة من المشاكل الاجتماعية التي سبّبها استمرار الأزمة.

١١ - وفي ضوء ما سلف ذكره، ثمة حاجة أكبر لأنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية. وتحتاج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى منتدى لمناقشة الأزمة

الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية وعلى البلدان النامية، وكذلك لمناقشة مقترحات التصدي لتلك المشاكل والقضايا.

١٢ - وقد أظهرت تجربة السنتين الماضيتين أهمية وفائدة وجود منتدى مفتوح وشفاف وشامل ومتعدد الأطراف لإجراء هذا الحوار، ولمناقشة المقترحات المتعلقة بمواجهة الأزمة، بما يتفق مع الولاية التي نصت عليها مقررات المؤتمر وقرار الجمعية العامة ذو الصلة.

١٣ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين على قناعة بأن الفريق العامل المعني بالأزمة المالية والاقتصادية سيواصل القيام بعمله.

١٤ - وتتضمن الفصول المتبقية من هذه الوثيقة آراء ومقترحات مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن مختلف المسائل التي تمت مناقشتها من جانب الفريق العامل في السنة الماضية. ويطلب الفريق إدراج مواقف الفريق هذه، وتوصياته، وهذه المقدمة، في تقرير الفريق العامل الذي سيقدم إلى رئيس الجمعية العامة.

٢ - القدرة على تحمل الديون

أثر الأزمة على القدرة على تحمل الديون

١٥ - تبين النشرة الأخيرة للبنك الدولي المعنونة ''تمويل التنمية العالمية، الديون الخارجية للبلدان النامية ٢٠١٠'' أنه في نهاية عام ٢٠٠٨ تجاوز الدين الخارجي للبلدان النامية بالقيمة الدولارية مبلغ ٣,٧ تريليون دولار بزيادة تبلغ ٢٦٨ بليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة السابقة.

١٦ - وطبقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون ينبغي ألا ينظر إلى القدرة على تحمل الديون على أنها مجرد القدرة على مواصلة الوفاء بالتزامات خدمة الديون، بل أيضا على أنها اعتراف بأن تكاليف خدمة الديون تعني بالضرورة إتاحة أموال أقل لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - ومما يؤسف له أن الأزمة الراهنة أظهرت، مرة أخرى، هشاشة البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية، وأن الهبوط العالمي قد أثّر في قدرة تلك البلدان على مواصلة التزاماتها فيما يتعلق بخدمة الديون، بصرف النظر عن ممارساتها الجيدة، ونتيجة لذلك أصبحت الأموال المتاحة لتمويل التنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية أقل، مما يمهد لحدوث أزمة ديون في السنوات المقبلة.

١٨ - وتعترف الوثيقة الختامية بهذا التهديد في الفقرة ٣٣، وتؤكد وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على مديونية البلدان النامية ولتفادي حدوث أزمة ديون جديدة ودعما لاستخدام الأطر الحالية استخداما كاملا. وينبغي ألا تقتصر تلك التدابير على الاستخدام الكامل لإطار القدرة على تحمل الديون الحالي، بل ينبغي أن تشمل أيضا توفير المزيد من الأموال لإعادة تمويل الديون، ومعايير ابتكارية لمقايضة الديون، ومزيدا من الشروط التيسيرية.

١٩ - وعلى نحو ما يقر به تقرير الأمين العام[١] المعنون ''نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية'' (A/64/167)، بأنه استنادا إلى الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وعلى إعداد صكوك ومؤسسات جديدة للديون تقوم تلقائيا بخفض، أو على الأقل، تفادي تضخم خدمة الديون في حالة وجود صدمات خارجية سلبية.

٢٠ - وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يوضع الإطار المشترك للقدرة على تحمل الديون التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قيد الاستعراض المستمر في إطار نهج منسق وتعاوني ومع المراعاة الكاملة لآراء البلدان النامية، بطريقة صريحة وشفافة.

تجميد الديون أو التوقف عن سدادها مؤقتا

٢١ - خلال المفاوضات التي جرت في المؤتمر في شهر حزيران/يونيه، دعت مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى التوقف المؤقت أو التجميد لديون البلدان النامية المحتاجة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه في ضوء الآثار المدمرة للأزمة المالية والحاجة الملحة لمنع تدهور معدلات الديون، التي قد تؤدي إلى تدني النفقات الاجتماعية وزيادة الفقر اقترحت أمانة الأونكتاد توقفا مؤقتا أو تجميدا لسداد الديون الرسمية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

٢٢ - وطبقا للتقرير، فإن المبلغ الإجمالي لمثل ذلك التوقف المؤقت ضئيل، ويشكل حوالي ٢٦ بليون دولار بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الـ ٤٩ في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مجتمعين. ومن شأن هذا المبلغ أن يحرر فورا ودون شروط موارد كجزء من نهج متعدد الأوجه للتخفيف من أثر الأزمة والحد من تعاظم الديون التي لا يمكن تحملها.

٢٣ - وفي هذا الإطار، تعترف الوثيقة الختامية في الفقرة ١٥ بحق البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وشديدا في الاحتياطيات من النقد الأجنبي بسبب تداعيات الأزمة، في أن تسعى من أجل التفاوض بين المدينين والدائنين بشأن التوصل إلى اتفاقات لوقف الديون مؤقتا

أو تجميدها من أجل التخفيف من الآثار غير المواتية الناجمة عن الأزمة ولتثبيت تطورات الاقتصاد الكلي.

٢٤ - وطبقا لتقرير الأمين العام المذكور أعلاه يمكن لمثل تلك السياسة أن تتيح للبلدان المستفيدة فرصة لالتقاط الأنفاس والتعويض عن بعض الآثار السلبية الناجمة عن تقلص إيرادات التصدير والتدفقات المالية الواردة. ويمكن أن يغدو التوقف عن التسديد بمثابة تدبير معاكس للدورة الاقتصادية، وهو بإسهامه في استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المستفيدة يؤدي دورا في الحفاظ على الطلب العالمي.

٢٥ - ويعتمد إعمال تلك الحقوق التي أقرت بها الوثيقة الختامية وأعاد تأكيدها قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على التوصل إلى اتفاق بين المدينين والدائنين فحسب، بيد أن ذلك يمكن أن يتقرر أيضا في إطار آلية سيادية دولية مستقلة لتسوية الديون.

تقديم المنح والقروض التساهلية باعتبارها طرقا مفضلة لضمان القدرة على تحمل الديون

٢٦ - اقترنت القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والتقييمات القطرية طوال العقود الثلاثة الماضية بطلبات بأن تعتمد البلدان سلسلة من وصفات السياسة العامة، والتي لم يكن لها علاقة بإدارة الديون في حالات عديدة، وقوّضت الحيز السياساتي في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين صندوق النقد الدولي إلى معالجة موضوع المشروطية كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح بما في ذلك من خلال إعادة دراسة البارامترات الاقتصادية الحالية التي يقيم عليها تحليله الاقتصادي ومشورته السياسية ونحن نكرر من جديد أنه يجب أن يكون للبلدان النامية الحيز السياساتي الضروري للسعي من أجل استجابات معدة بحسب الحاجة وهادفة وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية.

٢٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلن صندوق النقد الدولي عن إصلاح شامل لإطار القروض التي يقدمها بغرض الحد من المشروطية وعن إنشاء خط ائتمائي مرن جديد، وإجراء بعض الإصلاحات في مرفق الحماية من الصدمات الخارجية، وتعليق العمل بمعايير الأداء الهيكلي.

٢٨ - ومن ناحية ثانية، فإن خط الائتمان المرن الوقائي، لن يتاح إلا ”للجهات الفاعلة ذات الأداء القوي“ حيث يقوم الصندوق بالحكم على السياسات بأنها مناسبة، إلى جانب معايير أخرى للتأهيل محددة سلفا. ومقارنة بالسنوات السابقة، تظهر مرونة أكثر قليلا في

بعض البرامج، بيد أنه كما يدرك صندوق النقد الدولي، ستظل الإصلاحات الهيكلية جزءا من البرامج التي يدعمها الصندوق.

٢٩ - وطبقا لتقرير الأمين العام بشأن الدين الخارجي، فإن من أصل ٧٥٠ بليون دولار التي التزم بها بعض الأعضاء في المجتمع الدولي، استجابة للأزمة، لم يوجه منها إلا ٥٠ بليون دولار بالتحديد إلى البلدان المنخفضة الدخل، وللدول الصغيرة والضعيفة.

٣٠ - ولذا ستلزم إتاحة موارد جديدة وإضافية كبيرة، كما ستلزم في جملة أمور سيولة قصيرة الأجل وتمويل ومنح إنمائية طويلة الأجل، لتقديمها إلى البلدان النامية كي تستخدمها من أجل إعادة إنعاش الاقتصادات وإعادة رسملة المؤسسات المالية الوطنية، كسبيل لكفالة القدرة على تحمل الديون مع الاستجابة بصورة ملائمة لأولوياتها الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وفقا لاستراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الدولية.

تعزيز نهج إعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة

٣١ - طبقا لتقرير الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠١٠ يواجه كثير من البلدان النامية، بما فيها البلدان التي استفادت من المبادرات الحالية للتخفيف من عبء الديون، ضغوطا كبيرة على المدفوعات الخارجية والميزانيات المالية. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٩ تجاوزت مستويات الديون بالنسبة لما يقرب من ٣٠ بلدا ٦٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت الحالة قاسية بصفة خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية وتفاقمت في أخرى بسبب انخفاض عائداتها من النقد الأجنبي، وانخفاض إيراداتها من الصادرات، وارتفاع تكلفة وارداتها من الأغذية والوقود، وانخفاض قيمة العملة وتدهور الإيرادات المتأتية من الضرائب.

٣٢ - وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من عبء الديون، وبدعم من الدائنين الثنائيين، فإن البلدان الـ ٢٦ الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت مرحلة الإنجاز فضلا عن البلدان التسعة التي بلغت مرحلة اتخاذ القرار تتلقى مبلغا للإعفاء من عبء الديون يقدّر بـ ٨٥,٧ بليون دولار بالكامل أو كجزء منه. وما زال ٥ من البلدان التي في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، موضع تحليل لما يقدر بـ ١٧ بليون دولار.

٣٣ - ومن ناحية أخرى، فإن كثيرا من البلدان التي لم تُنجز بعد متطلبات التخفيف الكامل من عبء الديون، تتقاسم بعض التحديات الخطيرة من قبيل حفظ السلام والاستقرار، وتحسين شؤون الإدارة، وإنجاز الخدمات الأساسية، وبذلك تقتضي جهودا قصوى من جانب حكوماتها ودعما من جانب المجتمع الدولي. وثمة تحد آخر يتمثل في كفالة حصول البلدان

المؤهلة على الإعفاء الكامل من عبء الديون من جانب جميع دائنيها بمن فيهم الدائنون الثنائيون من خارج نادي باريس، وهو الإعفاء الذي لا يزال منخفضا جدا حتى الآن.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، لا يكفي خفض مدفوعات خدمة الديون لتجنب مخاطر الإعسار المتعلق بالديون. ومن ثم فإن حالة الديون بالنسبة لعدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت مرحلة الإنجاز لا تزال هشة للغاية إزاء الصدمات الخارجية وذلك لأسباب من جملتها أن كثيرا منها لا يزال يعتمد بشدة على الصادرات من السلع الأساسية. وحتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يكن سوى ٤٠ في المائة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت مرحلة الإنجاز هي التي تواجه مخاطر قليلة من الإعسار المتعلق بالديون في المستقبل، وقد زاد عدد البلدان التي تواجه مخاطر مرتفعة من الإعسار المتعلق بالديون من بلد واحد إلى أربعة بلدان.

٣٥ - ومن ناحية أخرى تواجه البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل التي لا تعد من بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مشاكل طويلة الأمد تتعلق بالديون الخارجية ويتعين معالجتها، وذلك في جملة أمور من خلال إجراء تقييم عاجل لحالة الدين فيها، بواسطة صندوق النقد الدولي. وقد تمكن بعضها من تقليل اعتماده على التمويل المتعدد الأطراف بالاعتماد على ائتمان القطاع الخاص قبل الأزمة المالية، أما اليوم فيقل احتمال إتاحة مثل تلك الائتمانات، مما يزيد من تفاقم الصعوبات التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، فيما يتعلق بخدمة ديونها واعتماد تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية، دون خفض استثماراتها في التنمية.

آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية والتحكيم

٣٦ - في الورقة التي أعدها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ٢٠٠٩، ذكر أنه حتى في حالة وجود نظام مالي دولي أشد ترابطا، لا مناص من حدوث حالات توقف عن سداد الديون السيادية. ولذا فمن الضروري إنشاء آلية لتسوية الديون، بهدف كفالة تسوية أزمة الديون السيادية بطريقة سريعة ومنصفة.

٣٧ - وقد اقترح الأونكتاد إنشاء تلك الآلية منذ عام ١٩٨٥. وجرى استعراض المقترح عام ١٩٨٨، وتبناه صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠١، إقرارا منه بأن النظام المالي الدولي سيستفيد أيضا من تسوية مشاكل الديون بطريقة سريعة وأقل تكلفة ومنصفة. وقد رُفض اقتراح إيجاد آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية في إطار صندوق النقد الدولي.

٣٨ - وكررت مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد هذا الاقتراح أثناء عملية التفاوض بشأن عقد مؤتمر معني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، من خلال إنشاء نظام مالي مستقل للتحكيم بشأن مسائل الديون، ومن قبيل ذلك، إمكانية إنشاء محكمة دولية معنية بالإفلاس، يمكن أن تلجأ إليها البلدان التي تواجه مخاطر إعسار متعلقة بالديون، من أجل تجميد سداد الديون، أو تسويتها، عن طريق وضع إجراء لتقاسم الأعباء، ومرفق للإقراض المستمر للبلد الذي يخضع لبرنامج إقراض للبلدان التي عليها متأخرات.

٣٩ - وتفتح الفقرة ٣٤ من الوثيقة الختامية الباب أمام إنشاء مثل تلك الآلية، من خلال ولاية لاستكشاف ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية. وقد أيد تقرير الأمين العام هذا المقترح وأكد الحاجة إلى إجراء مناقشة دولية بشأن إعداد آلية ترمي إلى تيسير تسوية إعسار الدول ذات السيادة.

٤٠ - وقد أعيد تأكيد هذه الولاية من جديد في قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٤، الذي يؤكد الأهمية خاصة لإيجاد حل كامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية، وضرورة وضع سياسات منسقة ترمي، في جملة أمور، إلى تعزيز إعادة هيكلة الديون، وتناشد جميع البلدان الإسهام في المناقشات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنتديات، من أجل إيجاد إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون.

٤١ - وتعد الأمم المتحدة وبصفة خاصة الفريق العامل أحد هذه المنتديات، وقد حظي الدور الذي يقومان به في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورهما التنسيقي إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالاعتراف في الوثيقة الختامية وغيرها من قرارات الجمعية العامة.

٤٢ - وعلى هذا، يمكن تنفيذ هذا الإطار القانوني المتفق عليه دوليا من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية بشكل يمكن التنبؤ به ومنظم، من خلال هيئة دولية مستقلة على أن توضع في الاعتبار التجارب السابقة وحالات واحتياجات البلدان المدينة وخاصة في سياق إعادة الهيكلة المعقدة للديون، مما يضمن تقاسم أعباء الديون بطريقة منصفة، وتقييم حالة الديون في جميع البلدان التي تواجه مشاكل تتعلق بالديون الخارجية واقتراح مستوى وشكل التخفيف من عبء الديون الذي ينبغي تقديمه.

٣ - تعبئة الموارد الإضافية لأغراض التنمية

فجوة التمويل الخارجي

٤٣ - نتيجة لانخفاض الاستثمار الأجنبي والتدفقات التجارية، والإيرادات المتأتية من السياحة والتحويلات المالية، واجهت البلدان النامية فجوة مالية خارجية تبلغ زهاء ٣٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. واضطر كثير من البلدان النامية إلى خفض الطلب المحلي - لتخفض بذلك من حالات العجز التجاري فيها - أو لتقلل السحب من احتياطياتها النقدية الدولية (أو كليهما). وعلى وجه الإجمال، استهلكت البلدان النامية زهاء ٣٦٢ بليون دولار من احتياطياتها النقدية الدولية في السنة الماضية.

٤٤ - وإضافة إلى ذلك، تعين على كثير من البلدان النامية الاعتماد على الاقتراض المتزايد من المؤسسات المالية الدولية. وقد زاد البنك الدولي من التزاماته بتقديم القروض بحوالي ١٢,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩ إلى مستويات قياسية وتعهد صندوق النقد الدولي بالتزامات إضافية تبلغ ٧٠ بليون دولار. ورغم أن البلدان النامية ترحب بقرار إحياء مخصصات حقوق السحب الخاصة، بعد عقود من التوقف، فجدير بالملاحظة أنه نتيجة للتوزيع السائد للحصص القطرية التي تميل لصالح البلدان المتقدمة النمو، كان لتخصيص حقوق السحب الخاصة الجديدة وقدرها ٢٨٣ بليون دولار مزايا محدودة بالنسبة للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالات خاصة، وتعجز عن تلبية احتياجاتها من التمويل لأغراض التنمية.

٤٥ - ويقدّر البنك الدولي أن البلدان النامية ستواجه فجوة تمويل في عام ٢٠١٠ تبلغ ٣١٥ بليون دولار. والأرجح أن تظل هذه الفجوة كبيرة في غضون السنوات القليلة المقبلة. ومن أجل التصدي بشكل مناسب لهذه الأزمة ومعالجة آثارها الطويلة الأجل، سيلزم لذلك إتاحة كل من السيولة القصيرة الأجل، والتمويل ومنح التنمية الطويلة الأجل، بمستويات مناسبة وشروط تيسيرية للبلدان النامية، على سبيل الأولوية. وللمصارف الإنمائية الإقليمية دور مهم تقوم به في هذا الصدد، ومن المهم للغاية زيادة موارد تلك المؤسسات زيادة كبيرة.

٤٦ - وتقر مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن الدعم الدولي ضروري أيضا للسماح للبلدان النامية بتنفيذ سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية وفقا لأولوياتها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية. وتلزم موارد إضافية، وذلك في جملة أمور، من أجل توفير الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتنمية البشرية، وكذلك لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية. وقد قُدر أن البلدان المؤهلة للحصول على موارد البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية ستحتاج مبلغا إضافيا قدره ٣٥-٥٠ بليون دولار للإبقاء على مستويات الإنفاق الاجتماعي الحالية. وستلزم

موارد إضافية من أجل زيادة الاستثمار للتخفيف من أثر الأزمة وللتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك لا ينبغي حرمان البلدان التي تواجه نقصا حادا وشديدا فيما يتعلق بالاحتياطيات من النقد الأجنبي بسبب آثار الأزمة من الحق في اللجوء إلى ضوابط لرؤوس الأموال والسعي من أجل عقد اتفاقات مع الدائنين بشأن التوقف عن سداد الدين مؤقتا بغرض التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية للأزمة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٧ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية كمصدر مكمل للمصادر الأخرى للتمويل، وكعامل حفاز للتنمية، فهي تيسر إنجاز الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن أن تكون الأزمة العالمية مبررا لتفادي الالتزامات القائمة بتقديم المعونة. وتُقر الوثيقة الختامية على نحو مناسب بأن الاستجابة الفعالة للأزمة الاقتصادية الحالية تتطلب تنفيذ الالتزامات القائمة بتقديم المعونة في الوقت المناسب، وثمة حاجة ملحة لا يمكن تجنبها بأن يفي المانحون بها. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تلبي بل أن تزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية، ومن الأهداف التي تحددها، وذلك في جملة أمور في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وفي مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ المعقود في لندن. ويعد التدفق المعزز والقابل للتنبؤ به والمستدام للمساعدة الإنمائية الرسمية ضروريا لمواجهة التحديات الإنمائية العادية فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وغيرها من البلدان النامية الضعيفة.

٤٨ - ومما يثير القلق ما يلاحظ من أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقدر أن المساعدة المقدمة إلى البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ستقل عن الالتزام المقطوع لعام٢٠١٠ في غلين إيغلز بمقدار ٢١ بليون دولار. ولا تزال البلدان المتقدمة النمو كمجموعة، أبعد ما تكون عن تحقيق الهدف الطويل الأجل وهو تعبئة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية. ولتلبية الالتزامات والأهداف المتفق عليها، تكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد دعوتها إلى البلدان المتقدمة النمو بأن تدرج جداول زمنية واضحة وشفافة في إطار عمليات مخصصات ميزانيتها الوطنية، لبلوغ مستوى ٠,٥ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٥. وبالرغم من الأثر الإيجابي للتخفيف من عبء الديون على التنمية، ينبغي ألا تعتبر جزءا من مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيعزز التنفيذ الكامل

لهذه الالتزامات الموارد المتاحة بصورة كبيرة من أجل دفع جدول أعمال التنمية الدولية ولمساعدة البلدان النامية على التخفيف من حدة الأزمة والتصدي لها بمزيد من الفعالية ووفقا لاستراتيجياتها الوطنية.

٤٩ - وتقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتحديد أن يضطلع المانحون والمستفيدون مع المنظمات غير الحكومة والمجتمع المدني من خلال آلية للرصد، باستعراض شامل لإطار المساعدة الإنمائية الرسمية، بغرض زيادة تحسين التنسيق، وتفادي التجزئة والازدواجية في الأنشطة، وكفالة التدفقات المتنبأ بها على مدى فترات من عدة سنوات، مع تخصيص موارد كافية للبلدان التي تكون في أشد الحاجة إليها ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالات خاصة. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن يقوم المانحون والمستفيدون بصورة مشتركة بتقييم أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، لتمكينها من التخفيف من حدة الأزمة، والاستجابة لها بمزيد من الفعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية.

التجارة

٥٠ - تستطيع التجارة الدولية أن تكون بمثابة محرك للتنمية وللنمو الاقتصادي المستدام. وبيد أنه على مدى السنة الماضية تباطأت حركة التجارة، وأخذت في التراجع. وطبقا لمنظمة التجارة العالمية، شهد حجم التجارة العالمية أسوأ انخفاض له منذ الحرب العالمية الثانية، فانكمش بنسبة حوالي ١٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٩. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ كان حجم تجارة البضائع العالمية لا يزال أدنى كثيرا من مستوى الذروة الذي بلغه في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد أثر انخفاض التجارة بشدة في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الانخفاض في الصادرات والخسارة في الإيرادات المتأتية من الصادرات، وتقييد الحصول على التمويل التجاري، وانخفاض الاستثمار الموجه نحو التصدير. وأدى ذلك أيضا في بعض الحالات إلى مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات.

٥١ - ومن أجل تسخير الإمكانيات التجارية بالكامل، من المهم توفير الدعم لنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتسم بالتنظيم والانفتاح وعدم التحيز والإنصاف يُسهم في النمو والتنمية المستدامة وفي إيجاد الوظائف، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تقاوم البلدان المتقدمة النمو جميع التدابير والاتجاهات الحمائية، التي تؤثر في البلدان النامية، بما في ذلك الإعانات الزراعية والحواجز غير التعريفية على التجارة، وتصحيح أي تدابير تؤدي إلى اختلال التجارة، يكون قد تم اتخاذها مع الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام الحيز السياساتي المتاح لها بالكامل بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية.

٥٢ - ومما يثير القلق بصفة خاصة الافتقار إلى التقدم في المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تُظهر المرونة والإرادة السياسية اللازمة للخروج من المأزق الحالي في المفاوضات، بغرض اختتام الجولة في أقرب وقت ممكن لتحقيق نتائج مبكرة وموجهة نحو التنمية. ومن شأن اختتام جولة الدوحة في وقت مبكر أن يوفر العامل الحفاز اللازم بشدة للأسواق الدولية، كي يُسهم في ترسيخ الانتعاش ويضع أسس النمو المستدام. وسيكون اختتام جولة الدوحة بشكل ناجح أهم إسهام وحيد تستطيع أن تقدمه البلدان المتقدمة النمو على المدى القصير لتعزيز التنمية. وهذا من شأنه أن يُسفر عن مضاعفة المكاسب للاقتصاد العالمي في شكل مجموعة حوافز والإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها، مما يُسهم مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تدفقات رأس المال الخاص

٥٣ - تستطيع تدفقات رأس المال الخاص الدولية ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، أن تكون مكملا مهما للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. بيد أنه نتيجة للأزمة، انخفضت التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية انخفاضا شديدا في السنة الماضية. وبالرغم من الزيادة الكبيرة الأخيرة في استثمارات حافظة الأوراق المالية في البلدان النامية، ما زالت التدفقات الرأسمالية تقل في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٠ في المائة عن مستوياتها عام ٢٠٠٨ وأدنى بكثير من مستويات الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧. وفي حالة الاستثمار المباشر الأجنبي يتوقع أن تنخفض التدفقات من مستويات الذروة التي بلغتها وهي ٣,٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية قبل الأزمة، إلى حوالي ما بين ٢,٨ في المائة و ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في السنوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، لا تزال تدفقات رأس المال في البلدان النامية مركزة بشكل كبير في قليل من الأسواق الكبيرة.

٥٤ - ونتيجة للأزمة، فضلا عن تشدد الأنظمة المالية، يتوقع أن تكون تكلفة رأس المال الوارد إلى البلدان النامية أعلى، إجمالا في الأجل المتوسط، عما كانت عليه قبل الأزمة. ويُنتظر أن تؤثر القيود الشديدة على توافر الأموال على الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية، مما يخفض نموها المحتمل بنسبة ٠,٢ إلى ٠,٧ من النقاط المئوية سنويا لمدة ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات.

٥٥ - ومع الاعتراف بأن تدفقات رأس المال الدولية تعتمد بدرجة كبيرة على القرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة والقطاع الخاص، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير لتيسير التدفقات إلى البلدان النامية وإعادة توجيهها بطريقة يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر، ومستقرة ومنصفة. وينبغي للدول المتقدمة النمو خاصة اتخاذ

تدابير محددة لتجنب الحمائية المالية وتصحيح أي تدابير تكون قد اعتمدت في هذا الصدد خلال الأزمة، بما في ذلك الإعانات، التي تقدم للصناعات والقطاعات المتعثرة. وينبغي اتخاذ مزيد من الجهود لتعزيز تدفقات القطاع الخاص دعماً للتنمية ولزيادة أثر التنمية من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقصى حد ولا سيما فيما يتعلق بالصلات مع الأنشطة الإنتاجية المحلية ونقل التكنولوجيا وأنشطة البحوث والتنمية.

٥٦ - وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، لا تزال تحويلات المهاجرين تشكل مصدرا مهما للتمويل الدولي، فهي تُسهم في سد فجوة التمويل الخارجي، وتعزيز النمو والتنمية. وقد تأثرت التحويلات بشدة بسبب الأزمة. فبعد أن بلغت التحويلات مستوى الذروة في عام ٢٠٠٨، انخفضت بحوالي ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي ضوء دورها الإيجابي، ينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع البلدان النامية تدابير لتيسير التحويلات وخفض تكاليف المعاملات.

٥٧ - وعلى نحو ما أبرزته الوثيقة الختامية، يتعين على الدول الأعضاء استكشاف السُبل لتعزيز التعاون الدولي، في مجال الهجرة والتنمية على الصعيد الدولي، من أجل التصدي لتحديات الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. وينبغي مكافحة المعاملة غير العادلة والتمييزية ضد العمال المهاجرين كما ينبغي عدم فرض أي قيود غير معقولة على هجرة العمالة. وفي ضوء الإسهام المهم للعمال المهاجرين في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد، تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يقوم الأمين العام بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بوضع آلية للنظر فيها واعتمادها من قِبل الدول الأعضاء، ومتابعة بلوغ الأهداف المحددة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة الختامية، من خلال اتخاذ تدابير محددة.

مصادر تمويل ابتكارية

٥٨ - أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية أهمية زيادة تمويل التنمية الصادرة التقليدية. كما أبرزت أيضا الإسهام الإيجابي للآليات الابتكارية للتمويل في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس يتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ به وطوعي. وينبغي إنفاق ذلك التمويل وفقا لأولويات البلدان النامية، وينبغي ألا يحل محل المصادر التقليدية كما ينبغي ألا يكون عبئا عليها دون ضرورة. ومع الاعتراف بالتقدم الملحوظ فيما يتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، من المهم استكشاف إمكانية زيادة المبادرات الحالية ووضع آليات جديدة. ومع توسع العمل، ينبغي تركيز الأولويات، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير موارد إضافية وثابتة وتكميلية لاستكمال التمويل الإنمائي التقليدي.

٤ - تسهيلات الإقراض الجديدة من المؤسسات المالية الدولية

توفير سيولة حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية

٥٩ - أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحاجة إلى تعبئة موارد مالية على وجه الاستعجال لغرض السيولة (من أجل سد الفجوات المالية)، ولأغراض التنمية. كما جددت أيضا دور حقوق السحب الخاصة كمصدر مهم للتمويل لأغراض التنمية.

٦٠ - وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التوسع في مخصصات حقوق السحب الخاصة تدبير فعال وقليل التكلفة لتعزيز السيولة العالمية بسرعة، ومن ثم توفير الوسائل للبلدان النامية المحتاجة لسد فجوة التمويل الخارجي لديها ولتنفيذ سياسات عامة معاكسة للدورات الاقتصادية للتخفيف من أثر الأزمة.

٦١ - ويمكن الاحتفاظ بحقوق السحب الخاصة كأصول للأرصدة الاحتياطية مع عدم تحويل التكلفة الصافية إلى عملة صعبة إذا احتاجت إليها الحكومات في أي وقت. وعلى النقيض من تمويل القروض الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لا توجد شروط بالنسبة لحقوق السحب الخاصة.

٦٢ - وخلافاً لمعظم الموارد المقدمة من المانحين والمقرضين، يمكن استخدام الأموال غير المشروطة المستمدة من تحويلات حقوق السحب الخاصة لإحداث دورة اقتصادية معاكسة للإنفاق العام مما قد يساعد على مواجهة حالات الكساد المحلي.

٦٣ - وفي هذا الصدد، تعتبر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن من الأمور الملحة للاضطلاع بمزيد من الدراسة للدور الذي تؤديه حقوق السحب الخاصة المعززة لتوسيع نطاق السيولة، وتثبيت الاستقرار، وإصلاح النظام الاحتياطي العالمي.

٦٤ - وتؤكد المجموعة أيضا الحاجة إلى تعزيز حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية. ومع الاعتراف بما تم مؤخرا من رصد مخصصات لحقوق السحب الخاصة، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هذا غير كافٍ. وتدعو المجموعة بصورة ملحَّة إلى رصد مخصصات عامة جديدة وكبيرة من حقوق السحب الخاصة في الفترة الأساسية الحالية، لتلبية احتياجات السيولة، وتعزيز التنمية. وبعد ذلك ينبغي أيضا رصد مخصصات عادية من حقوق السحب الخاصة. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أهمية حقوق السحب الخاصة كمصدر محتمل لتمويل التنمية في المديين المتوسط والبعيد.

٦٥ - وتحبذ مجموعة الـ ٧٧ والصين الاضطلاع بمزيد من الدراسات بشأن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة للنظام الاحتياطي العالمي. وفي هذا الصدد، تكرر المجموعة من جديد

طلبها إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا عن دور توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة في ختام الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٦٦ - وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية المعززة من قبيل المصارف الإنمائية دون الإقليمية، وترتيبات النقد الاحتياطي الإقليمي ودون الإقليمي، ومبادرات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، التي قد يكون لها دور تكميلي مهم فيما يتعلق بالسيولة والتنمية.

٦٧ - ونظرا لطابع المناقشات الدولية المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى قيام الفريق العامل بإجراء دراسة بمزيد من التفصيل لتعزيز دور حقوق السحب الخاصة من أجل تمويل التنمية وتوفير السيولة.

النظام الاحتياطي

٦٨ - دعت الدول الأعضاء في المؤتمر إلى إجراء المزيد من الدراسة لجدوى واستصواب إيجاد نظام احتياطي دولي أكثر كفاءة، بما في ذلك الوظيفة المحتملة لحقوق السحب الخاصة في مثل ذلك النظام، والأدوار التكميلية التي يمكن أن تقوم بها الترتيبات الإقليمية المختلفة ذات الصلة.

٦٩ - ويعد استعراض النظام النقدي الدولي عنصرا رئيسيا آخر للمجتمع الدولي من أجل النظر في ضرورة تنويع مصادر الأنشطة الاحتياطية (مركز الاحتياطيات الدولية)، نتيجة للأزمة العالمية.

٧٠ - وينبغي استعراض نظام الاحتياطي العالمي لتجنب المشاكل الناجمة، في جملة أمور عن الإفراط الحالي في الاعتماد على عملة وطنية سائدة.

٧١ - وتكرر مجموعة الـ ٧٧ من جديد ضرورة إيجاد نظام احتياطي أكثر كفاءة كما تدعو أيضا إلى إجراء مزيد من الدراسة بشأن تلك المسألة، بما في ذلك العلاقة بدور حقوق السحب الخاصة.

٧٢ - ويمكن تكملة نظام الاحتياطي العالمي بدور أقوى لترتيبات تجارية واحتياطية إقليمية.

٧٣ - وسوف يساعد الدور المعزز لحقوق السحب الخاصة في التخفيف من التحيز القائم على عدم الإنصاف في النظام الاحتياطي العالمي الحالي. وسيكون من المستصوب أن يوضع في الاعتبار أن نقل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المصدرة للعملات الاحتياطية يفوق

كثيرا المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. ولذا فمن الضروري النظر في بدائل محتملة من أجل تنويع الاحتياطيات العالمية.

الحفاظ على الحيز السياساتي وتوسيع نطاقه

٧٤ - تشمل الوثيقة الختامية إشارات إلى الحيز المالي والحاجة إلى سد الفجوة التمويلية، والحق في فرض قيود على رؤوس الأموال، وضرورة التحلي بالمرونة في تنفيذ السياسات العامة المعاكسة للدورة الاقتصادية، واتباع استجابات بحسب الحاجة؛ وضرورة تبسيط شروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصارف الدولية المتعددة الأطراف، ضمن جهات أخرى.

٧٥ - ولا تزال البلدان النامية تواجه نقصا حادا وشديدا في احتياطيات النقد الأجنبي، وفجوة مالية خارجية، بسبب آثار الأزمة، التي تؤثر سلبا على حالة موازين مدفوعاتها. وكما ذُكر من قبل تبلغ فجوة التمويل المتوقعة للبلدان النامية زهاء ٣١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٧٦ - وقد اقتضت الشروط من الدول الأعضاء اتباع سياسات مسايرة للدورة الاقتصادية أو اعتماد سياسات نقدية وتنظيمية تُسهم في تفاقم الأزمة الحالية. وتُسهم هذه الشروط في أوجه التفاوت العالمية وتضع البلدان النامية في وضع غير موات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، كما تقوض الحوافز بالنسبة للبلدان النامية الساعية للحصول على تمويل داعم، وتُسهم في هشاشة الاقتصاد العالمي.

٧٧ - وينبغي ألا تفرض مؤسسات بريتون وودز سياسات عامة مسايرة للدورة الاقتصادية، وشروطاً تقوض الحيز السياساتي للبلدان النامية. وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشدة أنه ينبغي ألا تنطوي البرامج الجديدة والجارية على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها.

٧٨ - ونعتبر أن على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تتحرك قُدما من أجل التوصل إلى صكوك مرنة وتيسيرية خالية من الشروط، ويمكن إنفاقها بسرعة، وتتضمن دفعات أولية مركزة، وترمي إلى مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وبسرعة على مواجهة فجوات التمويل واحتياجات التنمية.

٧٩ - وتبين الأزمة المالية الأخيرة أن سياسات الاقتصادات المحافظة لم يمكنها درء الأزمة. ويعتقد الآن أن سياسات الاقتصاد الكلي الجامعة والشاملة والمواتية للفقراء، إلى جانب المزيد

من التدخل الحكومي قد يؤديان عملا أفضل في المساعدة على حماية البلدان من الاضطراب المالي.

٨٠ - وقد أدت الشروط إلى اتباع سياسات عامة أدت في كثير من الحالات إلى تقييد التنمية والقدرة على التصرف لمنع الأزمات المالية أو التخفيف منها. ومن الواضح جدا أن على صندوق النقد الدولي عند توفيره للسيولة الدولية ألا يفرض شروطا تنظيمية ولا أن يُصر على إجراء تعديلات في سياسات الاقتصاد الكلي، عندما تكون اختلالات المدفوعات بسبب الصدمات الخارجية المؤقتة الخارجة عن سيطرة البلد المقترض. وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إفساح المجال أمام الحيز السياساتي من أجل تعزيز التنمية.

٥ - تحسين رصد وتنظيم الأسواق والمؤسسات المالية

تنظيم القطاعات المالية والإشراف عليها

٨١ - عند مناقشة أسباب الأزمة الاقتصادية، أبرزت نتائج المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية أوجه القصور الرئيسية في تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه ورصده، وفي مجالي المراقبة والإنذار المبكر.

٨٢ - وقد أدت أوجه القصور التنظيمية هذه والتي زادها تفاقما الإفراط في المرونة المتعلقة بالتنظيم الذاتي للأسواق، والافتقار للشفافية عموما، وللسلامة المالية، وعدم التحلي بالمسؤولية من حيث السلوك إلى الإفراط في تحمل المخاطر، وإلى ارتفاع أسعار الأصول بشكل لا يمكن تحمله، وإلى ممارسة الضغوط بشكل غير مسؤول، وارتفاع معدلات الاستهلاك الذي تغذيه سهولة الحصول على القروض وتضخم أسعار الأصول.

٨٣ - وقد أبرزت الأزمة أيضا عدم تمكن واضعي الأنظمة المالية ومقرري السياسات، والمؤسسات، من تقدير حجم المخاطر بالكامل في النظام المالي أو معالجة حجم أوجه الضعف الاقتصادي المتزايدة وصلاتها العابرة للحدود.

٨٤ - وبالرغم من وجود منظمات لوضع المعايير التجارية والمصرفية لا يوجد في النظام النقدي العالمي مثل هذا التنظيم القانوني الذي يمكِّن الشركاء التجاريين من تجنب الاختلالات الناجمة عن الصدمات المالية، بما في ذلك اختلال معدلات الصرف. وتحبذ مجموعة الـ ٧٧ والصين وضع إطار للحد من درجة انحرافات أسعار الصرف، عن النطاقات الأساسية مما يوفر أداة مهمة لمعالجة مصدر بالغ الأهمية وإن كان مهملا، للاختلال وعدم الاستقرار في الاقتصاد المعولم.

٨٥ - وتعترف مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا بالآثار السلبية للتدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير وتطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن دور تدابير مراقبة رأس المال في التخفيف من الأثر السلبي لتلك التدفقات، مع مراعاة الحقوق السيادية للدول.

٨٦ - ومن الضروري أن تكون الاستجابة عالمية منسقة وشاملة إزاء الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية. ولهذه الغاية يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقاوم الإجراءات التي يبدو أنها تفرض حلولا انفرادية للأزمة.

٨٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن النمو الاقتصادي العالمي والنظام المالي الدولي المستقر يمكنهما دعم قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أهمية جهود التعاون والتنسيق من جانب جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار المالي.

٨٨ - ويقدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تفوق مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية عدة مرات ولها أثر ضار على التنمية. ولذا يتعين أن تشمل تدابير تعزيز التنظيم والشفافية في كل من الأنظمة المالية الموازية والعادية خطوات لكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة وكفالة عودة الأموال غير المشروعة إلى بلد المنشأ الشرعي.

٨٩ - ويجب أن تُمنح البلدان النامية تمثيلا كاملا وعادلا في جهود الإصلاح المتعلقة بوضع المعايير والقواعد وهيئات إعداد المدونات خارج منظومة الأمم المتحدة، من قبيل مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة باسل المعنية بالإشراف على المصارف.

٩٠ - وينبغي على أي اقتراح لتنظيم الأسواق المالية أن يتناول زيادة دورة الإقراض في المصارف في البلدان النامية، ولا سيما الإقراض في مجال البنية الأساسية، وأن يتناول التحيز ضد البلدان النامية وزيادة دورة الإقراض في المصارف، من التقييمات التي تُعدها وكالات التقييم الدولية.

آلية المراقبة الدولية

٩١ - تُظهر الأزمة الحالية الحاجة الملحة لاستحداث قواعد ومعايير منسقة دوليا فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف الماليين، كي لا تؤدي الضغوط المالية والتحكيم التنظيمي إلى تعريض استقرار النظام العالمي للخطر. وفي هذا الصدد، تحث مجموعة الـ ٧٧ والصين بقوة على عدم

استخدام الحمائية التنظيمية من جانب البلدان المتقدمة النمو، كمبرر لعدم تقديم معلومات للبلدان النامية بشأن الإشراف على مؤسساتها المالية وتنظيمها.

٩٢ - ولا تزال المراقبة تشكل الأداة الرئيسية لصندوق النقد الدولي لمنع الأزمات؛ بيد أنه منذ الثمانينات، انصب اهتمام الصندوق بصورة رئيسية على مشاكل البلدان الناشئة والنامية، وخصص اهتماما غير كاف للمراكز المالية الرئيسية ولأوجه الضعف للأسواق المالية العالمية.

٩٣ - ومع الاعتراف بالاضطلاع ببعض التدابير الإصلاحية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، هناك حاجة إلى إصلاح هيكلي أعمق وأكثر قيمة إذا أريد لتلك المؤسسات أن تحتفظ بقدر من المشروعية، ولا سيما في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. وما برح الإصلاح يتسم بعدم التساوق إلى حد كبير مع إحراز الكثير جدا من التقدم والتركيز على الجهود التي ستضطلع بها البلدان النامية (من قبيل المدونات والمعايير) وإحراز تقدم أقل فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي. وفي هذا السياق، يجب التأكيد على الحاجة إلى رصد متعدد الأطراف ونزيه وأشد فعالية.

٩٤ - ومن الضروري بناء إطار فعال للرصد المتعدد الأطراف المعزز وتنسيق السياسات العامة في ضوء خلفية إصلاح الإدارة المقرر القيام بها، وفي صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات العالمية.

٩٥ - وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى دراسة نظام الإعسار الدولي الذي ينظم التسويات المتعلقة بالشركات المالية العابرة للحدود، وأُطر الإجراءات التصحيحية المبكرة. وسوف يؤدي عدم اتخاذ إجراءات على هاتين الجبهتين، إلى مقاومة السلطات الوطنية للعولمة المالية.

٩٦ - وهناك حاجة إلى إيجاد نظام دولي شفاف لتقدير الجدارة الائتمانية يأخذ في الاعتبار بالكامل احتياجات وشواغل وخصوصيات البلدان النامية.

٩٧ - ينبغي أن يطلب من وكالات التقييم توفير معلومات تتعلق بأدائها السابق عموما، كما يتعين أن تقوم وكالة حكومية مستقلة توفير تلك المعلومات، التي من شأنها أن تعزز المنافسة الإيجابية فيما بين وكالات التقييم.

٩٨ - وهناك حاجة ماسة لتوسيع نطاق التنظيم والإشراف وجعلهما أكثر فعالية، فيما يتعلق بجميع المراكز المالية الرئيسية، والصكوك والجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، والصناديق التحوطية. والحاجة جلية أيضا إلى

تنظيم الحوافز والمشتقات، والتجارة في العقود الموحدة بمزيد من الإحكام والتنسيق. وفي هذا السياق، يجب أن تُمنح البلدان النامية المرونة لتنظيم أسواقها المالية ومؤسساتها وصكوكها بشكل مناسب، بما يتفق مع أولويات التنمية فيها وظروفها.

٩٩ - ويجب أن يتوقف فرض المتطلبات التنظيمية المرهقة بلا داع على البلدان النامية ويجب أن تكون هناك أنظمة فعالة وموثوقة وقابلة للإنفاذ على جميع المستويات لكفالة وجود الشفافية والإشراف اللازمين للنظام المالي.

١٠٠- واعترافا بأن الهدف الرئيسي لتعزيز المراقبة على المدى البعيد يجب أن يكون هو منع حدوث أزمة أخرى، تقتضي الضرورة وجود مراقبة منصفة وفعالة من جانب صندوق النقد الدولي للبلدان المهمة بالنسبة للنظام الاقتصادي، والمراكز المالية الرئيسية، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والأسواق المالية.

١٠١- وفي هذا السياق، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه تلزم آليات جديدة تسمح بتقييم المخاطر العامة التي تشكلها أجزاء أو مراكز أو صكوك أو جهات فاعلة غير منظمة أو قليلة التنظيم في القطاع المالي.

التعاون الدولي في المسائل الضريبية

١٠٢- تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين الحاجة إلى كفالة امتثال جميع النظم الضريبية والمراكز المالية لمعايير الشفافية والتنظيم المناسبة. ولهذه الغاية، ينبغي وضع أُطر شاملة وتعاونية لكفالة مشاركة جميع النظم الضريبية ومعاملتها على قدم المساواة.

١٠٣ - وترى المجموعة كذلك وجوب تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية بما في ذلك داخل الأمم المتحدة ومع غيرها من المنظمات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك تنفيذ متساوق وغير تمييزي لمتطلبات الشفافية والمعايير الدولية لتبادل المعلومات.

١٠٤ - وتحتل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مكانا ممتازا لتعزيز إصلاح النظام المالي الدولي وهيكله، ويشمل ذلك مجالات تتعلق بالولاية والنطاق والإدارة والاستجابة، والتوجه الإنمائي للآليات الدولية الرئيسية.

١٠٥ - وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اتخاذ إجراء سريع من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بصفة خاصة. وسيسمح تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس بتعزيز التعاون

الدولي تجاه سد الفجوات في المهارات والمعلومات والفجوات التكنولوجية في البلدان النامية، وتحسين صوت البلدان النامية ومشاركتها في إعداد القواعد في المسائل الضريبية.

٦ - إصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي: صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز

الصوت، التمثيل، سلطة التصويت للبلدان النامية

١٠٦ - تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة الماسة لإجراء إصلاح طموح وعاجل لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما هياكل الإدارة فيها، استنادا إلى التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، لمعالجة أوجه القصور الديمقراطية في تلك المؤسسات وتحسين مشروعيتها. ويجب أن تعكس هذه الإصلاحات الحقائق الحالية وأن تكفل التصويت والمشاركة الكاملين للبلدان النامية. وكخطوة أولى، ينبغي أن تحقق الإصلاحات، تكافؤ قوة التصويت على الأقل بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة في عملية اتخاذ القرار في مؤسسات بريتون وودز.

١٠٧ - ويعتبر إصلاح قضايا الإدارة الاقتصادية العالمية ضروريا بالنسبة لتغييرات أخرى كثيرة في الهيكل المالي الدولي. وتحتاج المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة ديمقراطية ومستجيبة، وخاضعة للمساءلة وتعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. ولقد لاحظنا القرار الأخير بتحوُّل التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير تجاه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مما جعل قوة التصويت تبلغ بالنسبة لهم ٤٧,١٩ في المائة وتحوُّل في قوة تصويت المؤسسة المالية الدولية تجاه البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، مما وصل بإجمالي قوة التصويت لتلك البلدان إلى ٣٩,٤٨ في المائة. ولاحظنا أيضا أنه سيجري استعراض هذه العملية في عام ٢٠١٥. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تلك الزيادات ينبغي أن تكون أعلى مما اتفق عليه حتى الآن. وتكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا أنه ينبغي لعملية الإصلاح أن تستمر في خطوات متعاقبة إلى أن يتحقق التكافؤ في قوة التصويت على الأقل بهدف توفير التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية.

١٠٨ - وتقر مجموعة الـ ٧٧ والصين تماما بأن المزيد من قوة التصويت والتمثيل سيسفر عن زيادة مشاركة البلدان النامية في النظام المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي وفي عملية اتخاذ القرار المالي. وجدير بالذكر أن البلدان النامية تتحمل في الوقت الراهن جزءا كبيرا من المساهمات في القدرة المالية لمؤسسات بريتون وودز، بالرغم من عدم تمتعها إلا بحقوق الأقلية.

إصلاح صندوق النقد الدولي

١٠٩ - ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هناك إجراءان لهما أهمية بالغة يجب القيام بهما. وأولهما ضرورة تنفيذ إصلاحات أساسية في هيكل إدارة صندوق النقد الدولي. وثانيا، يجب على صندوق النقد الدولي أن يوفر استجابة مالية أكثر شمولا وإنصافا ومرونة لاحتياجات البلدان الأعضاء دون فرض شروط مسايرة للدورة الاقتصادية، وأن يراعي احتياجاتها من الحيز السياساتي وأن يساعدها في التغلب على الأزمة.

١١٠ - وينبغي أن يحتفظ صندوق النقد الدولي بولايته الرئيسية والأولية وهي مساعدة البلدان التي تواجه مصاعب فيما يتعلق بموازين مدفوعاتها. وينبغي ألا تقوض سياسات صندوق النقد الدولي الأولويات الإنمائية والاستراتيجية للبلدان النامية.

١١١ - وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق بالغ أن صندوق النقد الدولي لا يزال يصف سياسات عامة ومسايرة للدورة الاقتصادية في البلدان النامية الأمر الذي يمكن أن يؤدي دون داع إلى تفاقم التراجع الاقتصادي، وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تلك السياسات تُعد انتهاكا لتوافق الآراء الدولي بالاضطلاع بجهد منسق لحفز الطلب العالمي، وتشدد المجموعة على أنه لا تزال تطلب شروط من الدول الأعضاء لانتهاج سياسات مسايرة للدولة الاقتصادية أو اعتماد سياسات نقدية وتنظيمية تؤدي إلى تفاقم آثار الأزمة الحالية، ومن ثم تضع البلدان النامية في موقف غير موات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو كما أن هذا من شأنه أن يجعل البلدان النامية تحجم عن التماس تمويل الدعم، وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين مؤسسات بريتون وودز إلى الامتناع عن فرض سياسات وشروط مسايرة للدورة الاقتصادية.

١١٢ - وقد أُحرز تقدم فيما يتعلق بتعزيز قاعدة موارد الصندوق، وإدخال تحسينات على مجموعة القروض لديه من أجل التصدي للأزمة العالمية وقد حدَّ من هذا التقدم بطء خُطى التقدم في الإصلاحات الأطول أجلا في الصندوق. ويحتاج صندوق النقد الدولي إلى إدارة أكثر تمثيلا واستجابة وخضوعا للمساءلة، وتعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. ولذا يُعد إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي ضروريا بالنسبة لجميع التغييرات الأخرى التي تمس دور الصندوق.

١١٣ - وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الحصص هي التي تحدد مشكلة الإدارة في الصندوق. وفي هذا الصدد، تتمثل الخطوة الأولية الرئيسية في الاعتراف بتحقيق تقدم متواضع فحسب حتى الآن. و لم تكن التغيرات التي طرأت على قوة التصويت كافية مقارنة بالتغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي. ففي عام ٢٠٠٨ سيؤدي إصلاح نظامي الحصص

والتصويت أساسا إلى تصحيح توزيع الحصص الحالية، بصورة رئيسية، من خلال إعادة توزيع تلك الحصص فيما بين مجموعة الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

١١٤ - ودعت مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تصحيح نظام الحصص في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يتمخض ذلك عن الإنصاف في توزيع قوة التصويت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دون تقليل حصص وأنصبة فرادى البلدان النامية. ويتعين تحسين صيغة الحصص الحالية، والمتحيزة ضد البلدان النامية، قبل استخدامها ثانية. وينبغي لعملية تصحيح الأنصبة المقبلة لصالح البلدان النامية أن تذهب إلى ما هو أبعد من النتائج المتواضعة الأولية التي تحققت خلال اجتماعات ربيع عام ٢٠٠٨.

١١٥ - وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين ضرورة تغيير قواعد اتخاذ القرار من أجل تعزيز القدرة على التصويت والمشاركة من جانب البلدان النامية.

١١٦ - وتؤكد المجموعة أيضا الحاجة إلى تعزيز حقوق السحب الخاصة للأغراض الإنمائية. ومع الاعتراف بما رصد مؤخرا من حقوق السحب الخاصة عموما، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن ذلك غير كافٍ. وتدعو المجموعة بإلحاح إلى رصد حقوق سحب خاصة جديدة وكبيرة عموما، للفترة الأساسية الحالية، لتلبية احتياجات السيولة وتشجيع التنمية. وبعد ذلك ينبغي أيضا رصد مخصصات عادية من حقوق السحب الخاصة.

١١٧ - وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن من المهم الإبقاء على نظام حصص التصويت الحالي قيد الاستعراض. ويعوق هيكل الإدارة الحالي بصورة مباشرة قدرة الصندوق على الاضطلاع بمراقبة موضوعية ومنصفة لاقتصادات أصحاب المصلحة الرئيسيين فيه.

١١٨ - وتبين آخر مظاهر الأزمة أن الصندوق لم ينفذ أي إصلاح مهم في نموذج أعماله حتى الآن. وعلاوة على ذلك، تبين أن الصندوق لا يزال يميل تجاه مصالح فئة معينة من البلدان، وأنه لم يقم بأي إصلاح ذي بال من أجل مساعدة البلدان النامية التي تواجه باستمرار مشاكل إنمائية وأزمة سيولة. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الدعوة إلى السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية أو إدراج الشروط التي قد تضر بالحيز السياساتي وشبكات الأمان، وسياسات حماية أضعف أفراد المجتمع المحلي في أوقات الأزمات تؤدي إلى نتائج عكسية، وتزيد من تكاليف الأزمة.

١١٩ - وتكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا ما دعت إليه الوثيقة الختامية من إجراء عملية اختيار صريحة وشفافة وتستند إلى الجدارة، ودون اعتبار للجنسية لموظفي الإدارة الوسطى والعليا ورؤساء مؤسسات بريتون وودز، وهو ما يلزم القيام به على وجه السرعة وبهمة.

٥ - إصلاح البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية

١٢٠ - تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الانتهاء على وجه السرعة من عملية إصلاح أكثر طموحا جدا لهيكل إدارة البنك الدولي، والتعجيل بوضع خريطة طريق لمزيد من الإصلاحات في ما يتعلق بقوة التصويت والمشاركة وتعزيز قوة التصويت للبلدان النامية استنادا إلى نهج يعكس حقا ولايته الإنمائية، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية منصفة وشفافة وتشاورية وشاملة.

١٢١ - وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن من المهم تعزيز مفاهيم الملكية والحيز السياساتي. وفي هذا الصدد، يجب أن يوضع في الاعتبار أن البلدان المستفيدة هي التي تملك زمام السياسات الإنمائية لديها. وأن الانتقائية في استراتيجية البنك الدولي وإجراءاته يجب أن تسترشد أولا وقبل كل شيء بأولويات وأفضليات البلدان النامية.

١٢٢ - وتقر مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق أن المشروطية لا تزال ترتبط بمشاريع البنك الدولي التي لا تستند إلى اعتبارات تقنية أو تبررها تلك الاعتبارات. ولذا فإن المجموعة ترى ضرورة كفالة إنجاز المشاريع في حينها وبشكل يمكن التنبؤ به، دون شروط لا مبرر لها، وبالاستناد فقط إلى احتياجات وأولويات الدول الأعضاء حسب الاقتضاء من أجل إصلاح البنك الدولي.

١٢٣ - وتعترف مجموعة الـ ٧٧ والصين بأهمية تعزيز دور جميع المصارف الإنمائية الإقليمية في البحث عن حلول للتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية، وكذلك لتوفير استجابات متوسطة وطويلة الأجل للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، من قبيل تدابير زيادة القدرة المالية والاقراضية لجميع المصارف الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وعلاوة على ذلك، تقر مجموعة الـ ٧٧ والصين بأهمية المبادرات والترتيبات الأخرى الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية، والتعاون والتضامن بين أعضائها من قبيل، ومن بينها في جملة أمور، مصرف الجنوب، ومصرف ألبا، ومؤسسة تنمية الإنديز.

١٢٤ - وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إجراء تقييم مبكر لمدى كفاية الزيادات الرأسمالية التي يوافق عليها مؤخرا أصحاب المصلحة في المصارف الإنمائية الإقليمية في ضوء الطلب القوي المحتمل للتمويل من البلدان النامية نتيجة للأزمة الحالية.

٦ - دور الأمم المتحدة

١٢٥ - تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا أن الأمم المتحدة هي المنظمة ذات الدور الأساسي والشرعي لمعالجة التنمية والقضايا ذات الصلة بها.

١٢٦ - وتكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لمناقشة الشؤون الاقتصادية والمالية والبت في أفضل سبل المتابعة والبدائل لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين.

١٢٧ - وتدعو المجموعة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك دورها التنسيقي في الإدارة الاقتصادية العالمية. وبالمثل فإن، من المهم تشجيع زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وبين المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إجراء استعراض مبكر لتنفيذ اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

١٢٨ - وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى أن يكون هناك دور أساسي للأمم المتحدة في عملية إصلاح هيكل الإدارة العالمية لمؤسسات بريتون وودز.

٧ - تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العامة

دور الأمم المتحدة

١٢٩ - على النحو المبين في الميثاق، يشمل دور الأمم المتحدة تحقيق ''التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو الإنساني''، وتنسيق أعمال الأمم لتحقيق هذه الأهداف المشتركة''. والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية الشاملة والشرعية التي ليست محل خلاف، ولذا فإنها في أفضل مركز يتيح لها معالجة الإدارة الاقتصادية العامة بهدف التوصل إلى تنمية اقتصادية متوازنة اجتماعيا ومستدامة.

١٣٠ - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، فضلا عن حالات الإخفاق والفجوات في الإدارة المالية الدولية، إلى تأكيد الحاجة الملحة لكي تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي واستباقي للإدارة الاقتصادية العالمية. ويتطلب الأثر الاجتماعي العميق للأزمات المالية والاقتصادية العالمية وما يرافق ذلك من تحديات بيئية استجابة عالمية وشاملة ومتكاملة فعلا. وفي هذا السياق، تكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد أن الأمم المتحدة هي المنظمة التي يجب أن تقوم بدور أساسي وتتمتع بالشرعية لمعالجة الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية والقضايا ذات الصلة.

١٣١ - وتعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا تأكيد أن الأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية وهي المكان المناسب لمناقشة الشؤون الاقتصادية والمالية والبت في أفضل سبل المتابعة والبدائل لتلبية الاحتياجات ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

تعزيز دور الأمم المتحدة

١٣٢ - ولكي تقوم الأمم المتحدة بدورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، تُعد الإرادة السياسية للدول الأعضاء بالالتزام بالعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة، وبالتعددية، وقيمها الأساسية أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن تلتزم الدول الأعضاء بالعمل بصورة تضامنية من أجل توفير استجابات عالمية منسقة وشاملة لقضايا الإدارة الاقتصادية العامة ولاتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة للأزمات العالمية وأثرها على التنمية. ولهذا، يجب أن تجهز الأمم المتحدة أيضا بالمواد والقدرات اللازمة من أجل التصدي بصورة فعالة وسريعة للتحديات العالمية.

١٣٣ - وهناك حاجة إلى مزيد من الاستجابة المترابطة والفعالة من جانب الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالإدارة الاقتصادية العامة. وفي هذا الصدد، يتعين إنشاء آلية متابعة مناسبة داخل الأمم المتحدة لسد الفجوة بين صنع السياسات وتنفيذ الالتزامات في هذا المجال.

١٣٤ - وينبغي زيادة تطوير الاستجابة الشاملة للأزمات التي يقوم بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال نهج منسق تقوم به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك على الصعيد القطري. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز الأدوار الحالية للأمم المتحدة في مجالات الرصد والمراقبة والمساعدة التقنية والتنسيق. ومن المهم أيضا بالنسبة للدول الأعضاء تقديم الدعم للأمم المتحدة من أجل بناء وتعزيز عملية تمويل التنمية، التي قد تساعد، في جملة أمور على تعزيز الترابط والتساوق للنظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأن تكفل دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولجهود البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٣٥ - وتحتاج الأمم المتحدة في تصديها للأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه للبلدان النامية لمعالجة الآثار الاقتصادية والبشرية والاجتماعية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، من أجل حماية المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحققت حتى الآن بصعوبة والبناء عليها، بما في ذلك التقدم المحرز تجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الانتعاش الشامل والمتواصل، وتوفير الدعم المستمر لجهود التنمية

المستدامة، من جانب البلدان النامية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الملكية والقيادة في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. ومن المهم أيضا كفالة تمتع البلدان النامية بالحيز المالي والسياسي لتحديد الأهداف الوطنية وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

الأمم المتحدة والإدارة الاقتصادية العامة

١٣٦ - ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن المنظورات والقدرات التمثيلية الفريدة للأمم المتحدة مهمة للغاية من أجل كفالة الشرعية لإصلاح وأداء مؤسساتنا المالية الدولية. وبالتالي، نكرر الإعراب عن الحاجة إلى آلية تكفل التعاون وتبادل وجهات النظر بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

١٣٧ - وفي هذا السياق، تشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة الملحة إلى استعراض الاتفاق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز للتعاون مع هذه المؤسسات، مع التركيز بالاهتمام بصفة خاصة على آليات تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات، فضلا عن فرص المساهمة في تعزيز ولايات التنمية وفعالية كلتا المؤسستين، كجزء من العملية الجارية للإصلاح، وتعزيز النظام والهيكل المالي والاقتصادي الدولي.

١٣٨ - وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في عملية إصلاح هيكل الإدارة العالمية لمؤسسات بريتون وودز.

١٣٩ - وتطلب مجموعة الـ ٧٧ والصين من الميسرين المشاركين عقد اجتماع محدد للفريق العامل لتناول التوصيات الختامية لمداولاتنا فيما يمكن أن نسميه آفاق المستقبل في غضون الأسبوعين المقبلين.

٨ - آفاق المستقبل

١٤٠ - نؤكد من جديد أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية فضلا عن حالات الإخفاق والفجوات في الإدارة المالية الدولية قد عملت على تأكيد الحاجة الملحة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الإدارة الاقتصادية العامة.

١٤١ - إن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية العالمية والشرعية التي لا خلاف عليها ولذا فإنها في أفضل مركز لمعالجة الإدارة الاقتصادية العامة.

١٤٢ - تتمتع الأمم المتحدة بالشرعية الكاملة لمعالجة الاحتياجات الملحة لاتخاذ الإجراءات الاقتصادية العالمية التي يواجهها العالم اليوم. وتتمتع الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي أيضا بولايات واضحة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية وبدور خاص وفريد للقيام به.

١٤٣ - إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على قناعة بأن الفريق العامل المعني بالأزمة المالية والاقتصادية سيواصل القيام بعمله.

١٤٤ - وعلاوة على ذلك، ينبغي تنظيم الفريق العامل وفقا للحاجة إلى مزيد من المناقشة المركزة فيما بين الدول الأعضاء بشأن القضايا والإجراءات التي تتطلب متابعة. ويجب الاضطلاع بتصنيف القضايا وتنظيم الأعمال حول قائمة متفق عليها من القضايا، وجدول زمني كمهمة أولية من جانب الفريق العامل في دورته الأولى أو دوراته التي تعقب دورة الجمعية العامة.

١٤٥ - ونعتقد أيضا بضرورة مواصلة المناقشات المتعلقة بالقضايا التي من قبيل طرائق تعزيز دور حقوق السحب الخاصة، لتمويل التنمية والسيولة.

١٤٦ - ونقر بأهمية مساهمة التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي في مناقشاتنا، وفي هذا الصدد، ندعو إلى إطلاق مبادرات مماثلة.

١٤٧ - ومع الأخذ في الاعتبار بأسوأ الأزمات المالية والاقتصادية منذ الكساد الكبير والتي لا تزال قائمة، واعترافا بأثرها الشديد الذي لا يزال يؤثر في البلدان النامية، وخاصة في أقلها نموا، وإذ يساورنا القلق العميق من الآثار السلبية الإضافية كجزء من الموجة الثانية للأزمة التي تحدث الآن، ولكنها تشكل أيضا تهديدا خطيرا للبلدان النامية في السنوات المقبلة، فإننا نوصي بعقد مؤتمر متابعة بشأن الأزمات المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية في عام ٢٠١٢.

١٤٨ - وتقترح مجموعة الـ ٧٧ أن يتناول التقرير الأول للفريق العامل في جملة مسائل أخرى، واردة في الوثيقة الختامية، الحاجة إلى إجراءات محددة لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة بشأن الإدارة الاقتصادية العامة. وينبغي اتخاذ هذه الإجراءات المحددة:

(أ) اعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين لقرار بشأن الإدارة الاقتصادية العامة والمسائل المتصلة بالفريق العامل ولا سيما الدور المركزي للأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العامة؛

(ب) تقرير من الأمين العام عن الدور الأساسي للأمم المتحدة بشأن الإدارة الاقتصادية العامة.